

في أفق السياسة العالمية

مشكلة المضائق

جزى الله آلهة الإغريق القدماء كل خير ، فقد عموا شعوب أوروبا كثيراً من دروس الحياة في حالي الحرب والسلم ، وكان لهم — فيما وعته الأساطير من حسناتهم — فضل السبق في كشف أهمية مضائق البحر المتوسط وتحصينها وتأمينها ، ضد المعتدين على بلادهم من لصوص البحر أو من القبائل والشعوب التي لم تمت بسبب إلى مدنيهم . فقاموا على جانبي بوغاز « مسينا » بين جزيرة صقلية « الهيلينية » وأرض إيطاليا المتبربرة إذ ذاك حارسين ماردين ، هما « سلا » و « شاربس » قد كمن كل منهما في كهف قد من صخر صلد ، ولكل منهما رؤوس عدة تتجه كل منها صوب جهة من الجهات الأصلية أو الفرعية ، وفي كل رأس منها ضفائر كالحبائل ، وعيون كالمناثر ، وأذرع كالمخطاطيف ، تأخذ كل سفينة منحوسة غصباً ، وما تزال دائرة بها وسط « دوامة » البوغاز حتى تفرقها بمن عليها .

وكذلك فعل « دردانوس » ابن الإله الأكبر « زوس » لحماية المضائق التي تفصل أوروبا عن آسيا ، والتي عرفت باسمه « الدردنيل » إذ أنشأ مدينة « دردانا » تشرف على البواغيز عند أضيق نقطة في عرضها ، وتدفع غارات الآسيويين الذين تحدتهم أنفسهم بغزو أرض هيلين .

أما مضيق مسينا فلم يلبث أن فقد أهميته على أثر ظهور روما واتساع سلطانها جنوباً حتى شمل جزيرة صقلية ، وغرباً حتى وصلت بنودها وأساطيلها إلى « عمد هرقل » (جبل طارق) القائمة بين أفريقية وأوروبا ، والتي تحرس أبواب الأقيانوس فيما وراء البحر المتوسط .

وأما مضائق الدردنيل فقد استهوت محاسنها ومناعتها قيصراً من قياصرة روما ، فشد على ضفافها حاضرة لدولته ، فاقت كل ما صنعتها يد الآلهة ، حتى بدت



المضائق والجزر الحارسة

مشكلة المضايق

روما نفسها ، وأصبحت المضايق — وعلى قرنها الذهبي مدينة قسطنطين العظيمة — مفخرة الدنيا ومعجزة الطبيعة والصناعة معاً في روحها وبأسها ، وفي موقعها الجغرافي الفذ ، وحصانتها التي تحدث بها العالم الخارجي ، وكانت من أجلها موضع إعجاب الناس ، ومثار حسدهم وحقدهم جميعاً . ولم يقف أمر جهود البشر من بني الإنسان عند تخطيط المدن وإنشاء الحصون ، فقد تقدم الزمن وجاءت حركة النهضة الحديثة بمخترعاتها واكتشافاتها ففارق الإنسان الآلهة أيضاً ، واخترع الناس البارود وصنعوا المدافع والقنابل والمفرقات والمدمرات وسخروا كل ذلك وغيره لحماية البواغيز . وكان الأتراك العثمانيون وهم في دفعتهم الحربية الأولى نحو الغرب قد غالبوا الطبيعة بإيمانهم وتغلبوا على ما أقامه أهل يزنطة أو القسطنطينية من حصون وسدود وسلاسل وأغلال شدوها أو أطلقوها وسط اليم ، لدرء خطر الهجوم ، فلم يكن كل ذلك فتيلاً ، وأصبحت القسطنطينية والمضايق منذ سنة ١٤٥٣ في قبضة الأتراك .

* * *

ولقد ظل أمر « المضايق » من شؤون تركيا وحدها ، بيدها مفاتيحها إن شاءت يسرت لخلقها المرور فيها ، وإن شاءت أغلقتها في وجه جميع الدول لا تبالي من تعاند . ولم يكن هذا بمستغرب ما دامت تركيا متفوقة في أوروبا ، وكانت لها الكلمة العليا على الأقاليم المتاخمة للبواغيز . فلما بدأ ضعف تركيا وظهرت دولة روسيا الفتية الحديثة ، تحدوها مبادئ « بطرس الأكبر » التي ما فتئت توجه سياسة روسيا الخارجية ، وهي تخليص روسيا من عزلتها الجليدية بين بحار مغلقة أو متجمدة أكثر العام ، والأخذ بيدها نحو الغرب والجنوب ، حيث الثروة والصيت والمياه الدافئة في البحر الأسود ومنه إلى البسفور وبحر مرمره والدرديبل والبحر المتوسط — لما كان ذلك تطورت فكرة المضايق ، واتخذت مظهرأ دوليا كان محوره في أول الأمر النزاع بين تركيا وروسيا .

ثم توالت انهزامات تركيا على أيدي روسيا ، في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وظهرت للعالم نيات روسيا الحقيقية بشأن توزيع تراث « الرجل المريض » في أوروبا واعتزامها السطو على القسطنطينية والمضايق كنصيبها من الغنيمة . ووضع للدول وضوحاً لا لبس فيه أن روسيا إنما تعمل للتفوق

العالمى وتهديد مصالح الدول الأخرى وخاصة بريطانيا . عند ذلك اتخذت مشكلة البواغيز صفتها الدولية العالمية ، واتجهت أنظار الدول إلى هذه المنطقة ، جعلت تعمل مع تركيا الضعيفة على صيانتها وتأمينها ، لا بالوسائل التى كانت سائفة عند آلهة الإغريق القدماء ، ولا بمستحدثات الدفاع التى اخترعها العقل البشرى وأنتجها البحوث العلمية والمهارة الصناعية الحديثه ، ولكن بالاتفاقات والمعاهدات الدولية ، لعل ذلك أن يوقظ ضمير الدول السياسى ويجعل منه سندا يحتجى به الضعيف وقوة يرهبها القوى !

وعلى ذلك جاءت سلسلة الاتفاقات الدولية التى أبرمت فى أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين بشأن المضائق ، وقد كان آخرها فى منتصف سنة ١٩٣٦ .
١ - أما أولها فكان فى سنة ١٨٤١ وقد أبرم فى لندن عقب الأزمة الدولية التى أثارها فتوح محمد على الكبير وتهديده القسطنطينية ؛ فقد خشيت الدول إذ ذاك أن تتقدم أساطيل روسيا فتخترق البواغيز لمساعدة السلطان ، ثم اتخذت من هذه المساعدة مركزاً ممتاز به لدى الباب العالى على سائر الدول . وقد نص اتفاق لندن على القاعدة التقليدية المرعية منذ القدم وهى ان تتمهد السلطان بأن يتعلق المضائق أمام السفن الحربية أيا كانت جنسيتهما ، فى الحرب وفى السلم جميعاً .

٢ - وفى سنة ١٨٥٦ اجتمعت الدول فى باريس لعقد معاهدة الصلح مع روسيا ، على أثر هزيمتها فى حرب « القرم » أمام تركيا وحلفائها ، فانهز الحلفاء هذه الفرصة للقضاء على مطامع روسيا فى البحر الأسود والمضائق ، فلم يمسوا القاعدة القديمة الخاصة بالمضائق وزادوا عليها أنهم قرروا حيدة البحر الأسود . ومعنى ذلك إزالة القواعد البحرية ومنع تحصين الثغور وحظر إقامة الأساطيل الحربية فى مياهاه . وكان هذا أكبر إذلال منيت به روسيا فى القرن التاسع عشر . وظلت روسيا ترسف فى هذا القيد حتى منحت لها الفرصة للتخلص منه عقب الحرب الفرنسية الروسية ، فكان لها ما أرادت ، ثمناً لوقوفها على الحياد فى أثناء الحرب .

٣ - ثم حدث تطور خطير قبيل قيام الحرب العظمى ، فقد ضؤل شأن روسيا حربياً بسبب هزيمتها التكرار أمام اليابان برّاً وبحراً فى سنة ١٩٠٥ ، ولم تعد روسيا تلك الدولة التى تخشأها إنجلترا ، فقربت بينهما فرنسا وتعاقدت الدولتان فى سنة ١٩٠٧ ، واصبحت ألمانيا لا الروسية مصدر الخطر وموضع السخط

والكراهية والخوف من الجميع . فلما قامت الحرب العالمية الأولى كانت روسيا إلى جانب الحلفاء ، بينما انحازت تركيا إلى جانب ألمانيا فتعرضت المضايق من جراء ذلك لأقصى تجربة في تاريخها الحديث . فقد كان من صالح الحلفاء أن يستبقوا الروس إلى جانبهم يقاتلون الألمان في جبهة الحرب الشرقية ، وكان الحافز الوحيد الكفيل بإثارة حماسهم للحرب أن يدعم الحلفاء بتحقيق أمنهم في القسطنطينية والمضايق بعد كسبها . وفعلا عقد اتفاق سرى في لندن سنة ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا نص فيه على أن تكون القسطنطينية والمضايق بعد الحرب من نصيب روسيا ، بشرط أن يكون لا إنجلترا الجزائر واللتان تتحكمان في مدخل الدردنيل جزيرة « تندوس » من جهة الشرق و « أمبروس » من الغرب . ومع أن هذا الاتفاق السرى لم يتحقق لنشوب الثورة البلشفية في روسيا وخروجها من الحرب قبل نهايتها ، فإن شروط الاتفاق وفداحة الثمن الذي قدمته بريطانيا تنبئ عن حالة اليأس الشديد الذي استولى على السياسة الإنجليزية في ذلك الوقت .

وكانت تركيا حين دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا قد هاجمت روسيا في القوقاز ، فتعذر على روسيا المتهالكة المتضعضة في ذلك الوقت أن تباهر بنجاح حربين في ميدانين عظيمين بعيدى الشقة ، فطلبت إلى الحلفاء تخفيف الضغط عنها بحملة ترسلها إنجلترا ضد المضايق ، فقامت حملة « غاليبولى » الشهيرة في مارس سنة ١٩١٥ ، واضطرت إنجلترا إلى سحبها بخسائر جمة بعد تسعة أشهر ، لم تقو في أثناءها على إدراك شئ من غرضها الحربى الذى قصدت إليه ، وهو اختراق المضايق وفتح الطريق إلى البحر الأسود .

ثم انتهت الحرب في خريف سنة ١٩١٨ وكانت روسيا صاحبة المطامع والدعاوى العريضة في المضايق والبلقان عامة قد تركت الميدان في غمرة من ثورتها زاهدة في كل ما كسبته من مزايا إقليمية بمقتضى معاهدة سنة ١٩١٥ ، وعلى ذلك قرر الحلفاء أن تشرف على المضايق والقسطنطينية لجنة دولية ، تمثل الحلفاء الذين احتلوا القسطنطينية وأملوا على حكومة تركيا المتهدمة شروط معاهدة « سيفر » سنة ١٩٢٠ ، وهى المعاهدة التى لم يقدر لها التنفيذ ، إذ ما لبث مصطفى كمال أن أعلن ثورته المشهورة ، وقاد الأمة التركية من نصر في ميادين الحرب ، إلى نصر سلمى جديد كان له أثره في نظم الحكم والاجتماع ، واضطر

الحلفاء أن يعقدوا معه صلحاً شريفاً في لوزان سنة ١٩٢٣ . وفي هذا المؤتمر لم يعمل الحلفاء شروطهم على تركيا كما اعتادوا أن يفعلوا من قديم ، أو كما أمروها على ألمانيا والنمسا من قبل ، ولكن عصمت باشا ممثل تركيا الجديدة أخذ مكانه في المؤتمر على قدم المساواة مع لورد « كرزون » ممثل إنجلترا الأرسقراطى العظيم ، وجعل يعرض مطالب تركيا غير هباب ولا وجل ، ويرد على اللورد حجة بحجة . ولما جاء دور البحث فى مشكلة المضائق لم ير الحلفاء بدءاً من قبول « شيشرين » وزير خارجية السوفيت الجديدة ، رغم أنه لم يكن يربطها بدول الحلفاء أية صلة سياسية كانت أو اقتصادية . ومن محبب فى هذا المؤتمر أن يكون ممثل روسيا عدوة تركيا القديمة أقوى نصير لتركيا الجديدة وأول محام عن قضيتها ضد الحلفاء وضد بريطانيا بصفة خاصة . ذلك لأن بريطانيا التى ظلت زناً من الزمان أو أكثر تعلن عن صداقتها لتركيا ، وتنادى بضرورة التمسك بحق السلطان فى أن يفتق المضائق أمام جميع السفن الحربية ، منعاً للروسيا من التسلل بأساطيلها داخل البحر الأبيض المتوسط ، قد جاءت إلى مؤتمر لوزان تنشر مذهباً جديداً يناقض مذهبها القديم فى كلياته وتفصيلاته . لقد جاءت إلى المؤتمر تبشر بالمبادئ الجديدة التى تدعو إلى الإيذان بحرية البحار وحرية الملاحة للجميع ، وعلى ذلك وجب على تركيا أن تترك المضائق حرة فلا يكون لها فيها قواعد بحرية أو جوية ، ولا يكون على ضفافها حصون أو قلاع أو حاميات أو طائرات ، ولا ترسو بمائها سفن مسلحة أو ألغام تعوق الملاحة فى السلم أو فى الحرب .

وهنا تساءلت تركيا وروسيا لفائدة من هذه المبادئ الجديدة ؟ يقينا أنها لم تكن لفائدة تركيا فإن حيدة المضائق تحرم عليها تسليحها وتعرضها لهجوم الأعداء فى أى وقت . وظهر أنها لم تكن لفائدة روسيا فإن هذه الحيدة تيسر لبريطانيا وحلفائها اختراق المضائق بأساطيلها الحربية وتهديد روسيا فى عقر دارها بالقرم . وقد بانت أغراض الحلفاء من الرضا عن هذه الحيدة بالنجذات البحرية التى أرسلتها بريطانيا بطريق المضائق لمساعدة الثائرين فى روسيا البيضاء ضد السوفيت !

وأخيراً لم ينع تركيا إزاء ما كسبته فى لوزان من استرداد أدرنه وتراقيا وغالبولى إلى مزايا إقليمية أخرى — لم يسمعها أن تسترسل فى معارضة سياسة

انجلترا بشأن المضائق ، فوافقتها على رغم احتجاج روسيا وإصرارها على تأكيد السياسة التقليدية التي تجعل شأن البواغيز بيد تركيا تعلقها أمام جميع السفن الحربية لكافة الدول على السواء .

وعلى ذلك نصت معاهدة لوزان على حرية الملاحة في المضائق للجميع . وضماناً لذلك قررت الدول حيدة شبه جزيرة غاليبولى وجزيرتي تندوس وأمبروس التابعتين لتركيا وجزيرتي لمنوس وسامتراكي التابعتين لليونان ومعظم جزر بحر مرمرة ووضفتي البسفور إلى بعد عشرة أميال في الداخل . ولم يبخص الحلفاء حق تركيا كلية في تأمين نفسها ، فرخصوا لها بتحسين القسطنطينية وجعلها قاعدة بحرية وإبقاء حامية بحرية بها قوتها ١٢٠٠٠ جندي ، وكونوا لجنة دولية برئاسة تركيا لمراقبة تنفيذ هذه الشروط . وقد بقيت هذه الحال قائمة أكثر من ١٢ عاماً استطاعت تركيا في أثناءها أن تفرغ لتنفيذ برنامج الإصلاح الكمال الذي خلق من تركيا دولة فتيحة موطدة الأركان ، ومن الأتراك شعباً ناهضاً سرعان ما انعقدت له الزعامة في البلقان وفي الشرق الأوسط .

٤ - وفي سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ اكفهر جو السياسة الدولية في أوروبا بل في العالم كله ، فقد هاجمت إيطاليا إثيوبيا وجردت عليها جيوشها وطائراتها وأساطيلها وغازاتها السامة متحدية في ذلك بريطانيا ومن ورائها عصبة الأمم ولما لم يقد توقع العقوبات الاقتصادية ضدها ، ووضح للناس خيبة أملهم في العصبة وفي مبدأ التأمين الجمعي ، وظهر أن ميثاق العصبة وحده لا يستطيع أن يدفع شرّاً أو يمنع عدواناً - انتهزت تركيا عند ذلك هذه الفرصة السيكولوجية وأبدت رغبتها في ضرورة تعديل معاهدة لوزان بشأن المضائق ، حتى لا يتعرض أمنها وسلامتها لعبث دولة مهاجمة كإيطاليا . وكان من صالح إنجلترا بعد أزمة الحبشة أن يكون لها حلفاء في البحر المتوسط كتركيا وأن يكون هؤلاء الحلفاء مسلحين وبمأمن من هجمات العدو .

وكذلك انحازت روسيا إلى تركيا إذ لم يكن في مصلحتها أن تبقى البواغيز مفتوحة لأساطيل الدول تهدد نفورها وقواعدها في البحر الأسود . وكانت المحالفة بين روسيا وتركيا قد ساعدت على تصفية الجو بينهما ونزع الضغائن من الصدور ، فلم يعد يضائق روسيا أن تتسلح صدقتها تركيا وتمتشن حسامها زياداً عن البواغيز . ولم تشأ تركيا أن تتشبه بألمانيا أو إيطاليا فتعمد إلى القوة وخرق

مشكلة المضائق

المعاهدات بل آتوت أن تدعو الدول إلى مؤتمر سريع يجيب تركيا إلى رغباتها .
وانعقد المؤتمر في « منترو » في يولييه سنة ١٩٣٦ مقرر إلغاء القيود الدولية
التي وضعت في مؤتمر لوزان بشأن الرقابة على المضائق ، ونص على حق تركيا في
تسليحها وتحصينها كما تريد ، وقرر بشأن الملاحة ما يأتي :

(أ) في وقت السلم : تكون الملاحة التجارية حرة للجميع . ويسمح بمرور
السفن الحربية ، عدا الغواصات وحاملات الطائرات والبوارج التي تزيد هجوتها
على ١٠٠٠ ر٠٠٠ طن .

(ب) وفي وقت الحرب : إذا كانت تركيا محايدة فيحظر على سفن الدول
المحاربة المرور ، إلا إذا كان المرور بقرار من عصبة الأمم أو لمعاونة حليفة
لتركيا سبق أن ارتبطت بواسطة محالفة أعلنت وسجلت في عصبة الأمم .

(ج) أما إذا كانت تركيا دولة محاربة فيحظر مرور السفن التابعة للعدو ،
أو السفن المحايدة التي تحمل رجالا أو ذخيرة للعدو ، ويبقى حق التصريح بالمرور
في المضائق بيد تركيا تستعمله كما تشاء ، حتى لو لم تكن هناك حرب .

وعلى ذلك عاد حق السيادة في المضائق كاملا لتركيا ، ولأول مرة في تاريخ
المضائق انفتحت كلمة برطانيا وروسيا و تركيا على مصلحة واحدة ، وأصبح
مفتاح البواغيز بيد حارس الباب وصاحب البيت .

* * *

والآن بعد أن وضعت الحرب أوزارها وقارب مجلس وزراء الخارجية للدول
الحليفة الكبرى أن يجتمع في لندن ، لست في المسائل المتعلقة التي ستتألف منها
معاهدة الصلح النهائية ، فإن مشكلة المضائق ستطرح من جديد على بساط البحث
وستكون مثار خلاف شديد بين الدول ، فإن روسيا بعد أن دعمت ثورتها في
الداخل ووطدت مكاتها في أوروبا وفي العالم كله بفضل ما اضطلعت به من بطولة
في مقاومة هتلر ، تم في مطاردة فلور جيوشه إلى أسوار برلين ، ستعمل جاهدة
على تبوء مكانها المرموق على مسرح السياسة الدولية . ولن تكتفي هذه المرة بأن
تلعب دور المنفرج في حلبة المشكلات الدولية الكبرى ، فترضى بأن تمسك
تركيا بمفتاح الدردنيل بعد أن نهضت روسيا حربيا وبحريا وجويا ، ولم تعد تخشى
مهاجمة الدول ، بل على العكس يهجمها الآن أن تفتح أبواب المضائق ، وأن تكون

مشكلة المضائق

حرة ليتسنى لها الاتصال بالسالم الخارجى متى وكيئها شاءت . ولن تنسى روسيا المرارة التى ذاقتها فى بدء هذه الحرب الأخيرة عندما كانت محارب إلى جانب الألمان و طالبت تركيا بأن تغلق المضائق فى وجه بريطانيا وفرنسا فلم تستجب لها تركيا . ولن تنسى روسيا كذلك أن تركيا الجديدة قد كتلت دول البلقان قبل الحرب الأخيرة ، وكادت تخلق من شعوب البلقان اتحاداً سلافيًا يناهض نفوذ روسيا ويقف حجر عثرة لى طريق تقدمها .

لذلك لم يكن مستغرباً أن تندر روسيا تركيا فى مارس سنة ١٩٤٥ برغبتها فى إعادة النظر فى معاهدة منترو ، وأن تتوتر العلاقات بين الدولتين بدرجة استرعت اهتمام الدول وبمحت الموضوع فى مؤتمر « بتسدام » . ويلوح لنا من تصريحات الرئيس « ترومان » والوزير الإنجليزى « بيثن » أن الاتى الجديد فى حل مشكلة المضائق وما يمثلهما سيكون دوليًا . ودليلنا على ذلك إصرار روسيا على أن تمثل فى المؤتمر الذى سيبحث نظام الحكم فى ميناء طنجة ، على رغم أن روسيا لم تكن قبل هذه الحرب من الدول المشتركة فى هذا النظام ، وعلى رغم أن أسبانيا كانت قد انفردت فى أثناء الحرب بالحكم فى طنجة . فكما أن طنجة التى تقابل جبل طارق على الساحل الأفرىقى ستعود دولية ، كذلك تريد روسيا أن تصبح المضائق فى الطرف الآخر من البحر المتوسط دولية أيضاً مثل قناة السويس . وقد أكد الرئيس ترومان هذا الاتجاه الجديد فى احدى خطبه الأخيرة إذ قال « ان من الأسباب الملحة فى إثارة الحروب فى أوروبا طوال القرنين الماضيين ، رغبة بعض الدول فى الانفراد برقابة منافذ الماء فى أوروبا ، وأقصد بذلك نهر الدانوب والبحر الأسود والمضائق وجميع المنافذ التى تمس سواحلها دولتين أو أكثر » . أما الوزير الإنجليزى فلم يعلن عن رأيه بعد ، ولكنه أجل الكلام فى خطبته الأولى وقال : « إن منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط من المناطق المهمة التى تؤثر فى الإمبراطورية البريطانية كما أنها تؤثر فى سلام العالم كله » .

يبقى موقف تركيا إزاء جيدة المضائق وتجريد هذه المنطقة من سلاحها . فإن حق تركيا الطبيعى فى الدفاع عن أمنها وسلامتها يحمى عليها التمسك بسيادتها على المضائق كما يقرر فى مؤتمر « منترو » بموافقة روسيا نفسها . فإذا استطاع الحلفاء أن يؤمنوها ضد عدوان الغير عليها ووجدت تركيا فى ميثاق الأمم

المتحدة الجديد سناً وملاًذاً يحميها ضد العدوان ، فقد تقبل تركيا أن تعود المضائق إلى نظام شبيه بنظام معاهدة « لوزان » فتعلن حرية البوغاز وحيدتها بشرط السماح لتركيا بتأمين نفسها ، وذلك بتحسين النقط الاستراتيجية التي تضمن لها الاطمئنان على سلامتها . ويهم الحكومات الديمقراطية أن تبقى تركيا قوية قادرة على درء الأخطار التي قد تصيب منطقة البحر المتوسط من ناحية الشمال . ولا محلّ البتة لتصديق الإشاعة القائلة بإيجاد قاعدة روسية داخل منطقة المضائق ؛ إذ لا يعقل أن تقبل تركيا أو الحلفاء شيئاً من ذلك . ولا ننسى أن أهمية النقط أو القواعد الاستراتيجية قد تضاءلت أو كادت بسبب اختراع القنبلة الذرية وما يتوقع لها من مستقبل كفيل بترويع الناس والحكومات ، وردعهم عن عبادة إله الحرب ، والتقرب له بمختلف الأسلحة . وإنا لتنتفأل خيراً بقول الرئيس ترومان « . . . عندما يجتمع مجلس وزراء الخارجية في لندن . . . يجب أن نسأل أنفسنا في كل ما نفعل عما إذا كان هذا الاتجاه أو ذلك يخدم السلم في المستقبل ، أو أن من شأنه أن يبذر بذور حرب أخرى في المستقبل . »

محمد رفعت